أنماط الجملة الشّرطيّة في ديوان الإمام "الشّافعي"

The patterns of conditional clause in Imam Al-Shafii's collection of poems

أ. فاطمة عبدالرّزّاق كرمستجي‡

تاريخ الاستلام: 2020-07-07 تاريخ القبـول:2020-11-23

ملخّص: يُبرزُ هذا البحث جزءًا هامًا من التّراث اللغوي للحضارة العربيّة الإسلاميّة؛ فهو يجسّد حصراً مكانة علم النّحو الذي تتجلّى من خلاله مبهمات العلوم ودقائقها .

ويعكس تراث الإمام الشّافعي صورةً مشرقةً عن الهُويّة العربيّة الإسلاميّة وميراثها العلميّ العظيم حتى أصبح علمًا بارزًا ومنارةً يُهتدى بها، وبحرًا زاخرًا ينهل من معينه عدد غفير من الباحثين والدّارسين والمهتمين.

وتناول البحث الحالي أنماط الجملة الشّرطيّة في ديوان الشّافعيّ واستخداماتها المتنوّعة وما يؤديه ذلك من أثر في المعنى لكثرة استخدامه في هذا الدّيوان الذي يتضمّن ثراءً لغويًا أصيلًا وعلمًا غزيرًا. واستعرض البحث عددًا من أبرز أدوات الشّرط والأنماط التي استخدمت فيها. وتبيّن من خلال دراسة أدوات الشّرط المستخدمة في ديوان الشّافعي وأنماطها المتنوّعة أنّها من الأساليب المميّزة للغة العربيّة، وقد ظهر من خلال البحث تفاوت مستويات استخدام أدوات الشّرط وأنماطها في الدّيوان ما بين مرتفعٍ إلى متوسّط ومن متوسّطٍ إلى قليل، في حين لم يرد أيُّ استخدامٍ لعددٍ منها.

الكلمات المفتاحيّة: الجملة، الشّرط، الشّافعي، أدوات الجزم

Abstract: This research outlines an important segment of the Arabic Islamic civilization. It exclusively embodies the science of grammar, whereby the ambiguities and details of science became evident. The tradition of Imam Al-Shafii reflects a bright picture for the Arabic Islamic identity and its great heritage as he became a prominent person, guiding lighthouse, and rich sea where from a large number of researchers, scholars and interested people can draw from. The current research addressed the patterns of conditional clause

‡جامعة الشارقة، الإمارات العربيّة المتحدّة، البريد الإلكتروني: Karmostaji65@hotmail.com (المؤلّف المرسل)

in Imam Al-Shafii's collection of poems and its various uses with what that may influence the meaning since they were used widely in this collection of poems, which imply original language richness and deep science. The research browses the most prominent condition tools and the patterns in which they were used. It was found by studying the condition tools within Al-Shafii's collection of poems and its various patterns that they reflect distinguishes styles of the Arabic language. The research showed the variation in the levels of using the condition tools as well as their patterns in the collection of poems ranging from high to moderate to low where some of these tools were not used.

Key words: clause ; condition; Al-Shafii, assertive tools Keywords.

المقدّمة: من المعلوم أنّ اللغة العربيّة لغةٌ غنيّة زاخرةٌ بالألفاظ والتّعبيرات والأساليب المختلفة ذات الأنماط والأنواع المتعدّدة الدقيقة الاستخدام والدّلالة، وأسلوب الشّرط أحد أهمّ هذه الأساليب وأكثرها انتشارًا بين النّاس في التّعبير عن أغراضهم الحياتيّة، ومن أشهرها دورانًا في السّنتهم.

ولمّا كان أسلوب الشّرط من الأساليب العربيّة بمكان، أصبح لزامًا إلقاء الضّوء عليه من خلال نصوصٍ أدبيّة تُبرز استخداماته المتنوّعة، وما يؤديه من أثرٍ في المعنى باختلاف أنماطه، وكيفيّة توظيف تلك الأنماط للقيام بأداء معانٍ خاصّة، تبعًا لنوع الأداة المستخدمة لتحقيقه من جهة، ثم من حيث الأنماط المختلفة الاستخدام لكلِّ أداة من جهةٍ أخرى.

والمتصفّح لديوان الإمام الشّافعي ولو بشكلٍ عابر، من غير الممكن ألّا تقع عيناه على أسلوب الشّرط الذي يفصح عن نفسه بوضوح لأوّل وهلة، وبالنّظرة الخاطفة السّريعة عليه.

أهميّة البحث وأهدافه: للجُملة الشّرطيّة أهميّة بالغة في تحْسين الكلام والنّظم وتجليّة المَعنى. فإبرازُ مكانة الجُملة الشّرطيّة مِنْ خلال دراسة بنائها واسْتخداماتها المُتنوّعة يَقعُ في صَميم درَاسة النّحو. ويَسعى هذا البَحث إلى دراسة الجُملة الشّرطيّة في ديوان الإمام الشّافعي وما تضمّنته من الظّواهِر النّحويّة ذات العلاقة لإبرازِها وتسهيل الإفادة منْها.

والإمام الشّافعيّ –رحمه الله –يحظى بمكانةٍ عظيمةٍ في نفوس المسلمين كافّة لما يمثّله من مكانةٍ فقهيّة مشهودةٍ لا غنى عن الرّجوع إليه فيها، ولما يمتلك من حسٍّ دينيٍّ راقٍ، وخبرةٍ في الحياة، وعلمٍ غزيرٍ، وموهبةٍ عقليّة وفكريّة فذّةٍ، وكذا موهبة أدبيّة راقيّة شعرًا ونثرا، وقد وجدت في ديوانه ما يخدم هدف هذا البحث، لذلك كان هذا الاختيار له في تمثيل أنماط أسلوب الشّرط محل الدّراسة.

كل ذلك شكل حافزا لدراسة جانب –ولو كان يسيرا–من جوانب التّراث اللغوي العربي الإسلامي ممثلا بالنّحو بشكل عام والجملة الشّرطيّة بشكل خاص ضمن سياق ديوان الإمام الشّافعي.

إشكاليّة البحث: تتجلّى إشكاليّة البحث الحالي من خلال محاولته الإجابة عن التّساؤلات الاتيّة:

– ما المقصود بالجملة الشّرطيّة؟

– ما الأنماط الشّرطيّة المستخدمة في ديوان الشّافعي؟

– كيف تفاوت استخدام أدوات الشّرط في ديوان الشّافعي؟

مفهوم الجملة: لانضمام ألفاظ اللغة بعضها إلى بعض مصطلحاتٌ عديدةٌ مطروحةٌ في كتب اللغة والنّحو العربي القديمةِ منها والحديثة، استقرت في النّهايّة على مصطلح (الجملة)، إذ سُمّيت (كلامًا) وسُمّيت (قولًا)، على اعتبار أنّها و(الجملة) مترادفات، ولكن هناك من رفض اعتبارها مترادفات، ورأى أنّ كلاً منها يمثّل مصطلحًا خاصًّا. فنجد سيبويه يوظّف مصطلح

(الكلام) للدلالة على (الجملة) المكوّنة عنده من مسند ومسند إليه متلاحمان، يستحيل استقلال أحدهما عن الآخر. والظّاهر أنّ سيبويه أطلق مصطلح الكلام ويقصد به الجملة. وقد صرّح المبرد بإطلاق مصطلح الجملة في كتابه (المقتضب). وظلّ هذان المصطلحان مترادفين في تلك الفترة ولم يتمّ الفصل بينهما، كما هو الأمر عند ابن جنّي الذي أورد أنّ الكلام والجملة مترادفان ويؤدّيان معنًى مفيدًا مستقلًّا بذاته، وأنّ القول أعمّ منهما لأنّه غير مشروطٍ بالإفادة.

ولكنّ القول بترادف الكلام والجملة لم يحظ بإجماع النّحويين، إذ عارض بعضهم ذلك وميّز بين المصطلحين، فرأى أنّ (الجملة) أعمّ من (الكلام)، وتزعّم هذا الرّأي من النّحاة المتأخرين ابن هشام (ت 761هـ) الذي بيّن أنّ "الكلام: هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السّكوتُ عليه، والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، كـ «قام زيدٌ"، والمبتدأ وخبره كـ "زيدٌ قائمٌ". ومعنى ذلك أن كلَّ كلامٍ جملةٌ وليس كلُّ جملةٍ كلامًا.

أمّا مكانة الجملة الشّرطيّة من الجملة فتتفاوت بين النّحاة إذ ذهبوا في شأنها مذاهب شتّى فمنهم من فصلها عن الفعليّة كالزّمخشري حين جعل الجملة على أربعة أضرب: فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفيّة، ومنهم من ألحقها بالجملة الفعليّة كابن هشام الأنصاري الذّى لم يجعل الجملة الشّرطيّة نوعًا قائمًا بذاته، كونها تبتدئ بفعل، ولذا جعل الجملة ثلاثة أقسام: فعليّة واسميّة وظرفيّة. وعاد ابن يعيش (ت 643هـ) للتصنيف الثّنائي مدرجًا كلًّا من الجملتين الشّرطيّة والظّرفيّة تحت الجملة الفعليّة.

وما يهمّنا في هذا التّذبذب هو تصنيف الجملة الشّرطيّة، وهل يمكن اعتبارها جملةً مستقلّة؟ أم أنّها تندرج تحت الجملة الفعليّة؟

فمن لم يَرَها جملةً أغفل الجانب الدّلالي، وذهب ثلّةٌ من الدّارسين المحدثين إلى اعتبارها تركيبًا قائمًا بذاته إن تلميحًا أو تصريحًا، مما يشير إلى أن الشّرط والجزاء معًا يكونان جملة ذات دلالة متكاملة تعبّر عن وحدة فكريّة واحدة، فتُعالج كجملة واحدة لا كجملتين فعليتين

وهذا يعني أن الجملة الشّرطيّة جملةٌ قائمةٌ بذاتها. وهذا ما ذهب إليه المسدي أيضًا في كتابه (الشّرط في القرآن).

وفي الواقع يميل هذا البحث إلى الاستشهاد الأخير بأنّ الجملة الشّرطيّة بناءٌ واحد يمثّل جملةً قائمةً بذاتها، اعتمادًا على دلالتّها المعنويّة المترابطة.

مفهوم الشّرط:

معنى (الشّرط) لغةً: جاء في لسان العرب: "والشّرْطُ: الزّامُ الشّيء التّزامُه في البيعِ ونحوه والجمع شُروط". وفي أساس البلاغة في المادّة نفسها: "شرط عليه كذا واشترط، وشارطه على كذا... ومن ثمّ قيل لأوائل كلّ شيء يقع أشراطه، ومنه أشراط السّاعة...". قال تعالى: "فهل ينظرونَ إلّا السّاعةَ أنْ تأْتيَهُم بغْتَةً فَقَدْ جاءَ أشرَاطُها" (سورة محمّد، الآيّة: 18). وجاء في مختار الصّحاح أنّ: "الشّرْطُ: معروفٌ، وجمعه: شُروطٌ. وكذا الشّرِيْطَةُ وجمعها: شَرائِط. وقد شَرَطَ عليه كذا، من باب ضَرَبَ ونَصَرَ. واشْتَرَطَ أيضًا. والشّرَطُ بفتحتين: العلامة. وأشراطُ السّاعة: علاماتُها".

ومن ذلك يتبيّن بأنّ الشّرْطَ قيدٌ يعقِدُ بين طرفين ويربطهما ببعضهما، كما في عقود البيع وغيرها.

معنى (الشّرط) اصطلاحًا: يجعل المبرد (الشّرط) في بابٍ سمّاه (باب المجازاة وحروفها) وعرّفه بقوله: "معنى الشّرط: وقوع الشّيء لوقوع غيره".

ويقول ابن يعيش: "... أمّا الشّرط فلأنّه علّة وسبب لوجود الثّاني" ويضيف: "وأمّا الجزاء فأصله أنْ يكون بالفعل أيضًا لأنّه شيءٌ موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه... ويتوقّف وجود بعضها على وجود بعض...". وحصيلة هذه التّعريفات هو أنّ جملة الشّرط تدلّ على تعلّق حدوث فعلٍ ما بحدوثِ فعلٍ آخر، مثل قولنا: (إنْ تدرُس تنجح) فعل النّجاح معلّقٌ على وقوع فعل الدّراسة.

والجملة الشّرطيّة في الواقع لا تمثّلها هذه الجملة البسيطة وحسب، بل تلحق بها من القضايا النّحويّة ما يجعلها تصبح تركيبًا يلزم دراسته وتحليله، وهذا ممّا تنبّه إليه النّحاة السّابقون والمحدثون، فأولَوا الجملة الشّرطيّة اهتمامًا كبيرًا وخاصًّا. ومن أكثر المصادر توافرًا على دراسة الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب كتب القواعد العامّة، التي استند أصحابها في دراستهم لها إلى منهجين: الأوّل منهما خصّص للشرط بابًا أو أبوابًا متنوّعة وقد مثله سيبويه ومن سار على نهجه كالمبرد والجرجاني. أمّا المنهج الثّاني فقد ألحق الشّرط بدراسة جوازم الفعل المضارع وقد مثله السّرّاج في كتابه (الأصول في النّحو) وابن مالك في (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) والسّيوطي في (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع).

عناصر الجملة الشّرطيّة: يستند هذا البحث إلى الرّأي الذي يصنّف الجملة الشّرطيّة كنوعٍ آخر من أنواع الجمل، وذلك بإخراجها من الجملة الفعليّة لدلالتّها على الشّرط، ولأنّها –إضافةً إلى الفعل والفاعل –تتكوّن من عناصر أخرى متكاملة ومترابطة تدلّ عليها خاصّة وهي (الأداة) متبوعةً بركني التّركيب الشّرطي (فعل الشّرط وجواب الشّرط).

تصنيف أدوات الشّرط: تعدّ الأداة الشّرطيّة إحدى أنواع الأدوات المنتظمة في اللغة كمجموعات، والتي تؤدّي كلٌّ منها دورًا أو معنًى في الجملة، مثل: أدوات الجرّ، وأدوات الجزم، وأدوات النّصب... وأدوات الشّرط، إذ انتظامها مع بعضها يكون بحسب عملها في الجملة، وبحسب أثرها في الإعراب، وكذا في الدّلالة التي تستجدّ في الجملة بعد دخولها عليها. فالأداة إذن ليس لها معنًى في ذاتها قبل دخولها في الجملة. ويوضّح ابن جنّي

(ت 392هـ) ذلك المعنى بقوله: "قام زيدٌ، فهذا كلامٌ تامّ، فإن زدْتَ عليه فقلتَ: إنْ قامَ زيدٌ صار شرطًا، واحتاج إلى جواب".

وهذا ما يجعل الالتّحام بين طرفيّ الجملة الشّرطيّة ضرورةً كضرورة ذلك في الجمل ذات المسند والمسند إليه.

أمّا تصنيف أدوات الشّرط وعددها فمحلّ خلافٍ بين النّحويين، ولكنّهم اعتمدوا تصنيفها بناءً على الاعتبارات الآتيّة:

أ. **الحرفيّة والاسميّة:** وهنا نجد الحرف يأتي لمعنًى يلتزم بأدائه في الجملة، وهو لا يدلّ على اسمٍ ولا فعل، وفيها (إنْ) تأتي لمعنى الشّرط فقط، أمّا باقي الأدوات فتؤدي الشّرط في الجمل الشّرطيّة، وتؤدي معانيَ أخرى في غيرها من الجمل. وقد قسم سيبويه أدوات الشّرط في هذا الصّدد إلى: أسماء تضم ظروفا (أي، حين، متى أين أنّى حيثُما) وغير ظروف (من، ما، أيهم).

أ. أمّا غير الأسماء فهي (إنْ، وإذ ما).

وهو التّصنيف الذي اتّبعه جلّ النّحاة من بعده، مع استبدال مصطلح (الحرف) بـ مصطلح (غير الأسماء).

ب. **البساطة والتّركيب:** وهنا تنقسم الأدوات إلى بسيطة مؤلّفة من وحدة حرفيّة واحدة، ومركّبة مؤلّفة من وحدتين، أي: أداةٌ تُضاف إليها (ما) فتصبح بذلك دالّةً على الشّرط. وهذه الأدوات إمّا واجبة التّركيب كـ (حيثُما، وإذ ما)، وإمّا جائزة التّركيب أو عدمه كـ (متى، وإنْ وأين وأي) وهي تركّب مع (ما)، وإمّا بسيطةً غير مركّبة وهي (مَنْ) فقط، إذ لا يجوز تركيبها مع (ما).

ج. **العمل النّحوي:** وأخيرًا من حيثُ العمل النّحوي، تنقسم الأدوات إلى: جازمة وغير جازمة أو تسمّى عاملة وغير عاملة. ويجدر بنا أن نذكر هنا أنّ سيبويه لم يعدّ الأدوات غير الجازمة من أدوات الشّرط وهي (لو، إذا، لولا)، لأنّ الأصل عنده في الأدوات أن تكون عاملة، فالجزم عنده سمةٌ من سمات الأداة الشّرطيّة. وهذا التّقسيم هو الذي اعتمدته هذه الورقة البحثيّة في تناول الجملة الشّرطيّة وأنماطها.

ونظرًا لاعتماد الورقة البحثيّة الحاليّة تصنيف أدوات الشّرط من حيث عملها النّحوي فقد تمّ اختيارها لأشهر تصنيفٍ لها على قسمين: الأدوات الجازمة، والأدوات غير الجازمة. وتبعًا

لذلك خُصّص القسم الأوّل لتناول الأدوات الشّرطيّة الجازمة: إنْ، مَنْ ما، أيّ، حيثُما مهما أينما. وخُصّص القسم الثّاني لتناول الأدوات الشّرطيّة غير الجازمة: إذا، لو، لولا أمّا، لمّا كلّما.

الأنماط الشّرطيّة: ولابد في هذا الصّدد من عرض أهم الأنماط الشّرطيّة التي ستدور أدوات الشّرط في إطار تأديتها، فأحوال الشّرط والجزاء حدّد لهما النّحاة أربعة أحوالٍ يأتيان عليها: "إذا كان الشّرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء":

الأوّل: أنْ يكون الفعلان ماضيين، نحو: (إنْ قامَ زيدٌ قامَ عَمْرٌو)، ويكونان في محل جزمٍ.

والثّاني: أنْ يكونا مضارعين، نحو: (إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عَمْرُو).

والثّالثّ: أنْ يكون الأول ماضيًا والثّاني مُضارعًا، نحو: (إنْ قامَ زيدٌ يَقُمْ عمْرٌو).

والرّابع: أنْ يكون الأوّل مضارعًا، والثّاني ماضيًا، وهو قليل، ومنه قول أبي زبيد الطّائي:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيّيءٍ كُنْتُ مِنْهُ كالشّجَا بين حلْقِهِ والوريدِ

وعمد نحاةٌ آخرون إلى ترتيب أنماط الجملة الشّرطيّة من حيث الفصاحة والشّيوع وذلك على النّحو الآتي :

الأداة + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب مضارع: هذا النّمط يضمن خاصيتين للشرط هما: الجزم، والدّلالة على الاستقبال.

الأداة + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ: وقد ذهب النّحاة إلى أنّ فعلي الشّرط إذا كانا ماضيين فهما ماضيان في اللفظ لا في المعنى.

الأداة + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب مضارع: هذا التّركيب عدّه النّحاة أقلّ فصاحة من النّمطين السّابقين، ولكنّ منهم من جوّزه على ضعفه. وذلك لكون الفعلين برأيهم متفقين في المعنى بدلالتّهما على الاستقبال، وإنْ اختلفا في اللفظ كماضٍ ومضارع.

الأداة + فعل الشّرط مضارع+ فعل الجواب ماضٍ: وهو نمطٌ أجمع النّحاة على أنّه نادرُ الاستعمال، وذهب جمهور النّحاة إلى أنّ مجيئه يختصّ بالضّرورة الشّعريّة، وجوّزه الفرّاء وابن مالك.

الأداة + فعل الشّرط + أداة ربط + جواب الشّرط: وتسمّى هذه الفاء فاء الجواب لاقترانها بجواب الشّرط، وفاء الرّبط لأنّها تربط بين طرفي التّركيب الشّرطي.

أوّلاً: أدوات الشّرط الجازمة وأنماطها الشّرطيّة في ديوان الشّافعي: وهي نوعان: اسمٌ وحرف. والاسم: ظرفٌ وغير ظرف . وهذه الأدوات تجزم فعلين مضارعين معًا أو ما يحلُّ محلّ كلٍّ منهما، أو محلّ أحدهما، وهما: فعل الشّرط، وفعل جواب الشّرط .

وفيما يلي عرضٌ لأدوات الشّرط الجازمة، بدءًا بالحروف منها، ثمّ الأسماء:

الأداة (إنْ) وأنماطُها الشّرطيّة: يُجمِعُ الدّارسون والنّحويّون على اعتبارها (أمّ أدوات الشّرط) أو بمسمًى آخر (أمّ حروف الجزاء). ولهذا السّبب تعدّ (إنْ) أصل أدوات الشّرط، فهي الأداة الوحيدة التي تختصّ بالشّرط وحده ولا تخرج عنه لأداء معنًى آخر كباقي الأدوات واستعمالها يكون دائما في المشكوك أو المعلوم المبهم زمانه .

أنماط (إنْ) الشّرطيّة في ديوان الإمام الشّافعي:

النّمط الأوّل: إنْ + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب مضارع:

هذا النّمط المكوّن من فعلين مضارعين اعتبره النّحاة الأصل في بناء الجملة الشّرطيّة، ولذا فهو الأفصح بين جميع الأنماط عندهم، وقد ورد في ديوان الشّافعي بصيغٍ متعدّدة كما يأتي:

الفرع الأوّل من النّمط الأوّل: إنْ + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب مضارع

كما جعل النّحاة الأداة (إنْ) أُمّ الشّرط، فإنّهم آثروا أيضًا هذا النّمط المكوّن من فعلين مضارعين على باقي الأنماط، وهو عندهم الأفصح، وذلك لتجسيده نظريّة العامل من جهة ولوقوعه مستقبلًا من جهةٍ أخرى، ولكنّ هذا النّمط قليلٌ في ديوان الإمام الشّافعي وذلك كقوله:

(فإنْ تأخُذْ بعثرتِهم يَقِلُّوا) وتبقى في الزّمان بلا صديقِ

ومثل ذلك قوله:

و(إنْ أسْلَمْ يَمُتْ) قبلي حبيبٌ وموتُ أحبّتي قبلي يَسوني

الفرع الثّاني من النّمط الأوّل: إنْ + أداة جزم + فعل الشّرط مضارع + أداة جزم + فعل الجواب مضارع

جاءت الجملة الشّرطيّة كذلك بنمطٍ آخر مختلف يندرج تحت هذا النّمط، إذ فعل الشّرط وجوابه مضارعان، ولكنّهما منفيّان، ولم يأتِ جزمهما بـ (إنْ)، وإنّما جاء الجزمُ بأداة جزمٍ نافيّة تجزم فعلًا مضارعًا واحدًا وهي (لَمْ)، وذلك نحو قوله:

إنّي رأيتُ وقوفَ الماءِ يُفْسِدُهُ إنْ ساحَ طابَ و(إنْ لمْ يجْرِ لمْ يَطِبِ)

النّمط الثّاني: إنْ + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ: جاء هذا التّركيب المكوّن من فعلين ماضيين عند النّحاة في المرتبة الثّانيّة من الفصاحة بعد التّركيب السّابق، وتكمن فصاحته في دلالتّه على التّحقيق القطعي للأمر، أي أنّ جواب الشّرط فيه يتضمّن الدّلالة على الوعد المُوفَى به لا محالة. فالماضي في التّركيب الشّرطيّ وإنْ كان ماضيًا لفظًا، فإنّه دالٌ على المستقبل معنًى، ولذا فكثيرًا ما يُؤتى بهذا التّركيب للدلالة على قطعيّة الحدوث.

أمّا عن إعمال الأداة (إنْ) عند دخولها على الماضي، فإنّ الأفعال الماضيّة بعدها تكون في محلّ جزم.

وقد نال هذا النّمط الحظ الأوفر في ديوان الشّافعي كما سيلاحظ لاحقًا عند المرور على باقي الأدوات أيضًا. وقد جاء بصورٍ عديدة في الدّيوان، كما يلي:

الفرع الأوّل من النّمط الثّاني: إنْ + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ

نحو قول الشّافعي:

إنّي رأيتُ وقوفَ الماءِ يُفْسِدُهُ (إنْ ساحَ طابَ) وإنْ لم يجرِ لمْ يطِبِ.

وكذا في الأفعال الماضيّة قوله:

(فإنْ تَغَرّبَ هذا عزَّ مطلبُه) و(إنْ تغرّب ذاك عزَّ كالذّهبِ)

الفرع الثّاني من النّمط الثّاني: إنْ + فعل الشّرط ماضٍ + أداة ربط + فعل الجواب ماضٍ.

وذلك كقوله:

(إنْ كُنْتَ) تغدو في الذّنوبِ جليدا وتخافُ في يومِ المَعَادِ وَعِيدا

(فلقد أتاك) من المهيمنِ عَفْـوَه وأفاضَ مِنْ نِعَمٍ عليكَ مزيدا

الفرع الثّالثّ من النّمط الثّاني: إنْ + فعل الشّرط ماضٍ + أداة نفي + فعل الجواب ماضٍ.

وذلك كقوله:

لسانُكَ هشٌّ بالنّوالِ و(ما)(أرى) يمينَكَ – (إنْ جادَ) اللسانُ – تجودُ

وتقدير جملة الشّرط: وإنْ جادَ اللسانُ ما أرى يمينَكَ تجودُ.

النّمط الثّالثّ: إنْ + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب مضارع:

الأبيات التي جاءت على هذا النّمط من التّركيب الشّرطي مع الأداة (إنْ) وحدها عددٌ لا بأس به، وقد اتّخذ هذا النّمط صورًا متعدّدة، كما يأتي:

الفرع الأوّل من النّمط الثّالثّ: إنْ + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب مضارع:

وذلك كقوله:

(أُسلّمُ) (إنْ أرادَ) اللهُ أمـرًا فأتـرُكُ ما أُريـدُ لما يُريـدُ

ومن هذا النّمط أيضًا قوله:

المرءُ (إنْ كانَ) عاقلًا ورِعًا (يشْغلْه) عن عيوبهم وَرَعُهْ

الفرع الثّاني من النّمط الثّالثّ: إنْ + فعل الشّرط ماضٍ + أداة الرّبط + فعل الجواب مضارع:

هذه الصّورة تشبه سابقتَها، وتزيدُ عليها فقط بدخول الفاء أو أداة الرّبط على جواب الشّرط وذلك في مثل قوله:

(إنْ كُنتَ) تبغي جِنانَ الخُلْدِ تسكُنُها (فينبغي) لكَ أنْ لا تأمنَ النّارا

الفرع الثّالثّ من النّمط الثّالثّ: إنْ + فعل الشّرط ماضٍ + أداة جزم + فعل الجواب مضارع:

ففيما يأتي نرى جواب الشّرط فعلًا مضارعًا جُزِمَ بأداة جزمٍ تجزِمُ فعلًا مضارعً واحدًا فقط ففي البيت التّالي، نجد (فليشهدْ): فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه السّكون المقدّرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة التّقاء السّاكنين:

(إنْ كانَ) رفْضًا حُبُّ آلِ محمّد (فليشهدِ) الثّقَلانِ أنّي رافِضِي

وفي البيت الآتي، نجد (فلا تجزعْ): فعل مضارع مجزوم بـ(لا النّاهيّة) وعلامة جزمه السّكون الظّاهرة على آخره:

و(إنْ خالفْتَني) وعصيتَ قولي (فلا تجْزَعْ) إذا لمْ تُعطَ طاعهْ

وكلاهما في محل جزم جواب الشّرط.

الفرع الرّابع من النّمط الثّالثّ: إنْ + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب مضارع مبني للمجهول.

هذه الصّورة جاءت وحيدةً مع الأداة (إنْ)، وقد نجد لها مثيلًا لاحقًا مع الأدوات الأخرى وهي كالآتي:

و(إنْ كانَ) مثلي لا فضيلةَ عندَه (يُقاسُ) بطِفْلٍ في الشّوارعِ يلْعَبُ

وهنا جواب الشّرط يجوز فيه الجزم بـ(إنْ) أو الرّفع على الأصل، ولكن في الشّعر لا خيار كما ورد سابقًا، إذ لابدّ من اختيار أنسبهما للوزن الشّعري، السّكون أم الحركة (الضّم).

النّمط الرّابع: إنْ + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب ماضٍ

مع الأداة (إنْ) جاءت هذه الصّورة على الأصل في البيت التّالي فقط، مكرّرةً في الشّطرين:

فـ (إنْ تجْتَنِبْها) (كُنْتَ) سِلْمًا لأَهلِها و(إنْ تَجْتَذِبْها) (نازَعَتْكَ) كلابُها

النّمط الخامس: إنْ + فعل الشّرط + أداة ربط (الفاء)+ فعل الجواب

وقد ورد هذا النّوع المقترن بالفاء كثيرًا وبصورٍ شتّى كلُّها تخدم سياق النّصح والإرشاد المبثوثين عبر الدّيوان كلِّه، وممّا ورد منها مع الأداة (إنْ) ما يلي:

فـ (إنْ تَلِفَتْ) نفسي (فلهِ دَرُّها) وإنْ سَلِمَت كان الرّجوعُ قريبا

سبب اقتران جوابها بالفاء هنا أنّها جملةٌ اسميّة.

(فمن مُبلغٌ) عنّي الحسين رسالةً و(إنْ كَرِهَتْها) أنفُسٌ وقلوبُ

سبب اقتران جوابها بالفاء هنا أنّها جملةٌ طلبيّة (استفهاميّة).

(إنْ كانَ) حُبُّ الوليّ رفْضًا (فإنَّ رفضِي) إلى العبادِ

سبب اقتران جوابها بالفاء أنّها جملة اسميّة أيضًا (دخل عليها حرفٌ ناسخ).

والفتى (إنْ أرادَ) نفعَ أخيهِ (فهو أدرى) في أمرِهِ كيفَ يسعى

سبب اقتران جوابها بالفاء أنّها جملة اسميّة (مبدوءة بضمير رفع منفصل).

فـ (إنْ دعتْكَ) ضروراتٌ لِعشْرَتِهِمْ (فكُنْ) جحيمًا لعلّ الشّوكَ يحترِقُ

سبب اقتران جوابها بالفاء أنّها جملة طلبيّة (أمر).

وهناك أنماط وتراكيب شرطيّة أخرى وردت في الدّيوان لا تُصنّف ضمن الأنماط الرّئيسة المذكورة، وقد يكونُ للضرورة الشّعريّة دورٌ في ذلك، وهي كما في أبياته الآتيّة:

(لئن بَعُدَتْ) دارُ المعزى ونابه من الدّهرِ يومٌ والخطوبُ تنوبُ

(لَمَشْيٌ) على بُعْدٍ على علّةِ الوجى أَدِبُّ ومَنْ يقضي الحقوقَ دَبوبُ

فنجد جواب الشّرط (هنا جواب القسم) مقترن باللام، وكأنّها تتمشى مع (لئن) في بدايّة الجملة.

وفي النّمط الآتي يظهر جواب الشّرط فيه فعل أمر غير مقترنٍ بالفاء، فهو ليس ضمن التّصنيف الأول الرّئيس، وليس مع المقترن بالفاء، بل نمطٌ قائم بذاته:

و(إنْ كثُرت) عيوبُك في البرايا وسرّك أنْ يكون لها غِطاءُ

(تستّر) بالسّخاءِ فكلُّ عيبٍ يُغطّيه –كما قيل – السّخاءُ

وكذا المثال الآتي، يظهر فيه جواب الشّرط جملةً اسميّة، لكنّها لم تقترن بالفاء، وقد يكون السّبب أن جملة الجواب تقدّمت على جملة الشّرط فلم تعدّ بحاجة للربط، إذ الرّابط يكون بينهما في التّركيب الأصلي:

ولكنّني أسعى لأنفعَ صاحبي و(عارٌ على الشّبعان) (إنْ جاع) صاحِبُه

وهذا نمطٌ أيضًا ورد في شعر الشّافعي، وهو كالتّالي:

(ماذا يُخبّرُ) ضَيْفُ بيتِكَ أهلَه (إنْ سيل) كيفَ معادُهُ ومَعَاجُهُ

يظهر في فعل الشّرط هنا (إنْ) بعدها ماضٍ مبني للمجهول (سيل) بتخفيف الهمزة في (سُئِلَ)، وجواب الشّرط جملة طلبيّة (استفهاميّة).

وفي قوله:

أنا (إنْ عِشْتُ) (لستُ أعدَمُ قوتًا) وإذا مِتُّ لستُ أعدَمُ قَبْرا

في هذا التّركيب نجد فعل الشّرط فعلٌ ماضٍ (عِشتُ)، وجواب الشّرط مبدوءٌ بـ(ليس) الجامد ومع ذلك لم يقترن بالفاء.

وفي قوله:

(العبدُ حُرٌّ) (إنْ قَنَع) و(الحُرُّ عَبْدٌ) (إنْ طَمِع)

يظهر التّركيب الشّرطي في الشّطرين مكوّن من الأداة (إنْ) يليها فعل الشّرط، وجاء الجوابُ متقدّمًا ونوعه جملة اسميّة.

وفي قوله:

وكن بين هاتين من الخوفِ والرّجا و(أبشر) بعفو الله (إنْ كُنْتَ) مُسْلِما

وهنا جواب الشّرط جملة طلبيّة غير مقترنة بالفاء.

ومع سرد البحث لبعض الأنماط الخاصّة التي استخدمها الإمام الشّافعي فهناك بعضُ أنماطٍ أخرى، إذ لم يتّسع المجال لحصرها جميعًا، فالمقام محدودٌ، وآثر البحث تسليط الضّوء على أبرز الأنماط وأشهرها في بناء الجملة الشّرطيّة عند الإمام الشّافعي والتي–كما ذكر سابقاً– قد تكون الضّرورة الشّعريّة دعت إلى بعضها فأخرجته عن الأنماط الرّئيسة.

الأداة (مَنْ) وأنماطها الشّرطيّة: فهي من الأدوات التي عُدّت في الأسماء لا الحروف ولا الظّروف، وهي مختصّة بالعاقل وتؤدّي معنى (الذي)، يقول سيبويه في كتابه: "هذا باب الأسماء التي يُجازى بها وتكونُ بمنزلة الذي، وتلك الأسماء: مَنْ، وما وأيُّهُمْ".

وقد وردت كثيرًا في ديوان الشّافعي من باب أنّ نصحه موجّهٌ للنّاس، وجاءت (مَنْ) في أنماطٍ شرطيّة مختلفة في الدّيوان، نعرضها من خلال الأنماط الرّئيسة التي وضعها النّحاة بدءًا بالأفصح:

النّمط الأوّل: مَنْ + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب مضارع:

وهو النّمط الأفصح عند النّحاة كما سلف، وجاء كما يلي:

الفرع الأوّل من النّمط الأوّل: مَنْ + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب مضارع.

ومن ذلك قول الشّافعي:

(ومَنْ يقْضِ) حقَّ الجارِ بعدَ ابن عمّهِ وصاحبِهِ الأدنى على القُرْبِ والبُعدِ

(يَعِشْ سيّدًا) يسْتَعْذِبُ النّاسُ ذكرَهُ وإنْ نابَهُ حقٌّ أتَوْهُ على قَصْـدِ

وقوله في الشّطر الأوّل:

و(مَنْ يعتَصِمْ) بالله (يسْلَمْ) من الورى ومَنْ يَرْجُـهُ هيـهاتَ أنْ يَتَنَـدّما

الفرع الثّاني من النّمط الأوّل: مَنْ + فعل الشّرط مضارع + أداة جزم + فعل الجواب مضارع.

مَنْ يَتَمَنَّ العُمْرَ فَلْيَدَّرِعْ صبْرًا على فَقْدِ أحبّائِهِ

الفرع الثّالثّ من النّمط الأوّل: مَنْ + فعل الشّرط مضارع مبني للمجهول + فعل الجواب مضارع.

ومَنْ يُعَمَّرْ يَلْقَ في نفْسِهِ ما يتَمنّاهُ لأعْدائِهِ

النّمط الثّاني: مَنْ + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ:

وهو النّمط الثّاني في الفصاحة كما عدّه النّحاة، وجاء كما يلي:

الفرع الأوّل من النّمط الأوّل: مَنْ + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ

كقوله:

(مَنْ طَلَبَ) العِلْمَ للعمادِ (فاز) بفضلٍ من الرّشادِ

الفرع الثّاني من النّمط الثّاني: مَنْ + فعل الشّرط ماضٍ مبني للمجهول + فعل الجواب ماضٍ مبني للمجهول.

كقوله:

لكنّ (مَنْ رُزِقَ) الحِجا (حُرِمَ) الغِنى ضِـدّانِ مُفترِقانِ أيَّ تَفَـرُّقِ

النّمط الثّالثّ: مَنْ + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب مضارع:

الفرع الأوّل من النّمط الثّالثّ: مَنْ + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب مضارع

كقوله في الشّطر الثّاني:

مَنْ صَـدَّقَ اللهَ لمْ يَنَـلْهُ أذى و(مَنْ رجاهُ) (يكونُ) حيثُ رَجَا.

الفرع الثّاني من النّمط الثّالثّ: مَنْ + فعل الشّرط ماضٍ + أداة جزم + فعل الجواب مضارع.

كقوله في الشّطر الأوّل من الآتي:

(مَنْ صَدَّقَ) اللهَ (لمْ يَنَلْهُ) أذى ومَنْ رجاهُ يكونُ حيثُ رَجَا

النّمط الرّابع: مَنْ + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب ماضٍ: وقد جاء بتركيبٍ واحدٍ فقط هنا، وهو: مَنْ + أداة جزم + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب ماضٍ.

كقوله:

و(مَنْ لمْ يَذُقْ) مُرَّ التّعَلُّمِ ساعةً (تَجَرَّعَ) ذُلَّ الجَهْلِ طولَ حَيَاتِهِ

النّمط الخامس: مَنْ + فعل الشّرط + أداة ربط (الفاء) + فعل الجواب: وقد سبق الحديث عن هذا النّوع في الأداة السّابقة، وذكرنا أسباب اقتران جواب الشّرط بالفاء، ومما جاء مع هذه الأداة، قول الشّافعي:

و(مَنْ نزلتْ) بساحته المنايا (فلا أرضٌ تقيهِ ولا سماءُ)

اقترن جواب الشّرط بالفاء لأنّه جملة اسميّة.

وقوله:

و(مَنْ فاتَهُ) التّعليمُ وقتَ شبابهِ (فكبِّر)عليهِ أربعًا لوفاتِهِ

اقترن جواب الشّرط بالفاء لأنّه جملةٌ طلبيّة (أمر).

وهذا تركيبٌ آخر شبيهٌ، لكنّه لم يقترن بالفاء:

(مَنْ كانَ) لمْ يُؤتَ عِلْمًا في بقاءِ غدٍ (ماذا تفكُّرُهُ في رِزْقِ بعدِ غَدِ؟)

وهذا تركيبٌ آخر بدخول لا النّافيّة للجنس على جملة جواب الشّرط الاسميّة:

يكفيكُمُ من عظيمِ الفَخْرِ أنَّكُمُ (مَنْ لمْ يُصَلِّ عليكم) (لا صلاةَ له)

الأداة (ما) وأنماطها الشّرطيّة: وهي من أدوات الشّرط الجازمة المختصّة بغير العاقل على خلاف (مَنْ) التي اختصّت بالعاقل، وعدّها النّحاة من الأسماء غير الظّروف، فجاء في الكتاب: "فما يُجازى به من الأسماء غير الظّروف: مَنْ، وما وأيُّهُمْ"

وجاءت في الدّيوان في بيتٍ واحد، يضمّ نمطين لها:

النّمط الأوّل: ما + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ

(ما شِئْتَ) (كانَ)، وإنْ لمْ أَشَأْ و(ما شِئْتُ) إنْ لمْ تَشَأْ (لمْ يَكُنْ)

كما في الشّطر الأول من البيت السّابق.

والنّمط الثّاني: ما + فعل الشّرط ماضٍ + أداة جزم + فعل الجواب مضارع

كما في الشّطر الثّاني من البيت السّابق.

الأداة (حيثُما) وأنماطها الشّرطيّة: هي أداة شرطٍ جازمة، يعدُّها النّحاة من الأسماء الظّروف يقول سيبويه: "وما يُجازَى به من الظّروف: أيُّ حِينٍ، ومَتَى، وأيْنَ وأنّى وحيثُما".

وهذه الأداة من أقل الأدوات ورودًا في الدّيوان، إذ لمْ ترد إلّا في بيتين فقط، وجاءت كالتّالي:

النّمط الأوّل: حيثُما + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب مضارع

وهو النّمط الذي اشتهر عند النّحاة بأنّه الأفصح في الشّرط، كما في قوله:

علمي معي (حيثُما يمّمتُ) (ينفعُني) قلبي وعاءٌ لهُ لا بطنُ صُندوقِ

والنّمط الثّاني: فعل الجواب جملة اسميّة (مُقدّم) + حيثُما + فعل الشّرط ماضٍ

وذلك كما في الشّطر الأوّل من قوله:

(إنّ الملوكَ بلاءٌ) (حيثُما حلّوا) فلا يكن لكَ في أبوابهم ظِلُّ

أمّا أدوات الشّرط الجازمة (إذ ما، وأيّ، وأيُّهُم، وأينما، ومهما، ومتى، وأين، وأنّى) فلم يكن لها نصيبٌ في الدّيوان.

ثانياً: أدوات الشّرط غير الجازمة وأنماطها الشّرطيّة في ديوان الشّافعي: لم يُعدّ سيبويه أدوات الشّرط غير الجازمة في أدوات الشّرط، لأنّ الأصل عنده أنْ تكون عاملة وإلّا فقدت إحدى سمات الأدوات الشّرطيّة . ولكن لعدم إغفال أدائها لمعنى الشّرط عدّها النّحاة في الشّرط. ومن الأدوات التي تؤديها (إذا، ولو، ولولا، وأمّا، ولمّا وكلّما).

الأداة (إذا) وأنماطها الشّرطيّة: إذا: ظرفٌ للمستقبل، تؤدي معنى الشّرط غالبًا إذ قد تخرج من الشّرطيّة لتؤدي معنى الظّرفيّة البحتة . وهذه الأداة هي الأكثر شيوعًا في ديوان الشّافعي في هذا الصّدد، حتّى إنّها استُعمِلَتْ أكثر من (إنْ) التي تعدّ أُمّ الشّرط.

وبتتبّع الأنماط الشّرطيّة الرّئيسة كما وضعها النّحاة مراعاة للأفصح فالأقل فصاحةً نطبّق ذلك أيضًا مع الأدوات غير الجازمة بدءًا بأكثرها شيوعًا، وهي (إذا).

النّمط الأوّل: إذا + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب مضارع

هذا النّمط لم يرد في الدّيوان مع (إذا) إلّا مرّة واحدة، ويبدو أن السّبب هو قلّة دخول (إذا) على الفعل المضارع، مع أنّها في الواقع مختصّة بالجملة الفعليّة، ولكن دخولها على الماضي أكثر من المضارع.

وقد جاء هذا النّمط بالتّركيب الآتي: إذا + فعل الشّرط مضارع + جواب الشّرط مضارع مبني للمجهول.

كما في قوله:

(إذا) في مجلسٍ (تَذكُرْ)عليًّا وسِبْطَيْهِ وفاطمَةَ الزّكيّهْ

(يُقالُ) تجاوزوا يا قومُ هذا فهذا مِنْ حديثِ الرّافِضيّهْ

النّمط الثّاني: إذا + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ

وهو النّمط الثّاني في الفصاحة، وجاء كما يلي:

الفرع الأول من النّمط الثّاني: إذا + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ

وذلك كما في قوله:

وأرضُ اللهِ واسعةٌ ولكنْ (إذا نزلَ) القضا (ضاقَ) الفضاءُ

الفرع الثّاني من النّمط الثّاني: إذا + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ مبني للمجهول كقوله:

وفضلُ أبي بكرٍ (إذا ما ذكرْتُهُ) (رُميتُ) بِنَصْبٍ عندَ ذكْرِيَ للفضلِ

النّمط الثّالثّ: إذا + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب مضارع

الفرع الأوّل من النّمط الثّالثّ: إذا + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب مضارع

في مثل قوله:

(فيمسِكُها) (إذا ما شاء) ربّي ويُرسلها إذا نفذ القضاءُ

الفرع الثّاني من النّمط الثّالثّ: إذا + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب مضارع مبني للمجهول، مثل:

الذّ وأحلى من مقالٍ وخلْفَهُ (يُقالُ) (إذا ما قُمْتَ): أنتَ كذوبُ

الفرع الثّالثّ من النّمط الثّالثّ: إذا + فعل الشّرط ماضٍ + أداة جزم + فعل الجواب مضارع. كقوله:

(إذا ما خَلوتَ) الدّهرَ يومًا فـ (لا تَقُلْ) خَلَوْتُ، ولكنْ قُلْ: عليَّ رقيبُ

النّمط الرّابع: إذا + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب ماضٍ

لم يرد مثل هذا النّمط في الدّيوان إلّا ما يأتي:

(إذا) طَمَعٌ (يحلُّ) بقلبِ عَبْدٍ (عَلَتْهُ) مهانةٌ وعلاهُ هُونُ

النّمط الخامس: إذا + فعل الشّرط + أداة ربط (الفاء) + فعل الجواب

كقوله: (إذا ما كنتَ) ذا قلبٍ قَنوعٍ (فأنْتَ ومالكُ الدّنيا سواءُ)

وقوله: (إذا) المرءُ (لا يرعاكَ) إلّا تكلُّفا (فدعه) ولا تُكثِر عليه التّأسُفا

وهناك أنماط أخرى مختلفة، كقوله:

(دع) الأيامَ تفعلُ ما تشاءُ وطِبْ نفسًا (إذا حكمَ) القضاءُ

إذا + فعل الشّرط ماضٍ + جملة الجواب طلبيّة (أمر) غير مقترنة بالفاء

ومثلُها: و(كيفَ يُداري المرءُ حاسدَ نعمةٍ) (إذا كانَ) لا يُرضيهِ إلّا زوالُها

إذا + فعل الشّرط ماضٍ + جملة الجواب طلبيّة (استفهام) غير مقترنة بالفاء.

وقوله: (همُ شُفعائي يومَ حشري وموقفي) (إذا ما بَدتْ) للناظرين خُطوبُ

إذا + فعل الشّرط ماضٍ + جملة الجواب اسميّة غير مقترنةٍ بالفاء

ومثلُها: (ما لإرادتي وجهُ)، (إذا ما أراد) اللهُ لي ما لا أُريدُ

وهناك تركيبٌ آخر مختلف ورد هنا، وهو:

إذا + فعل الشّرط + جملة الجواب مسبوقة بلا النّافيّة للجنس.

وذلك مثل: وذاتُ الفتى واللهِ بالعلمِ والتّقى (إذا لم يكونا) (لا اعتبار لذاتِهِ)

وهناك تركيبٌ أيضًا مع الفعل الجامد، كالآتي:

إذا + فعل الشّرط + جملة الجواب اسميّة دخل عليها فعلٌ ناسخٌ جامد وذلك كما في قوله:

و(ليس بباقٍ بؤسها ونعيمها) (إذا كرَّ) ليلٌ ثمّ كرّ نهارُ

الأداة (لو) وأنماطها الشّرطيّة: عُرفت (لو) في النّحو بأنّها حرفُ (امتناعٍ لامتناع)، ولكنّ ابن هشام اعترض على التّعريف اعتراضًا شديدًا، وأنّ العبارة الجيّدة قول سيبويه: "حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره، وقولُ ابن مالك: حرفٌ يدلّ على انتفاء تالٍ، ويلزمُ لثبوته ثبوت تاليه". وذكر لها ابن عقيل استعمالين: أحدهما أن تكون مصدريّة بمعنى (أنْ)، والثّاني أن تكون شرطيّة . وهي أداةٌ غير جازمة، ولابدّ لها من فعلين، فإن دخلت على جملة اسميّة زال اختصاصها بالماضي .

النّمط الأول: لو + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب مضارع

والعود (لو لم تطِبْ) منه روائحهُ (لمْ يَفْرِقِ) النّاسُ بين العودِ والحَطَبِ

(سيأتي) به الله العظيمُ بفضلِهِ و(لو لم يكُن) منّي اللسانُ بناطِقِ

النّمط الثّاني: لو + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ

وهذا النّمط كثير في ديوان الشّافعي، ومنه قوله:

عُسر الفتى (لو كان) في كفّهِ (رَمَى) بهِ بعدَ أحبّائِهِ

وقوله:

ونهجو ذا الزّمان بغيرِ ذنبٍ و(لو نَطَقَ) الزّمانُ لنا (هجانا)

النّمط الثّالثّ: لو + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب مضارع

وهو أحد الأنماط الرّئيسة، ولكن لم يعثر في الدّيوان على ما يمثّله.

النّمط الرّابع: لو + فعل الشّرط مضارع + فعل الجواب ماضٍ.

ومن أمثلته:

و(لو لم تكن) نفسي عليّ عزيزةً (لمكّنتها) من كلِّ نذْلٍ تُحارِبُهْ

وهذا مثال آخر بُني فيه المضارع للمجهول:

عليّ ثيابٌ (لو تُباعُ) جميعُها بِفَلْسٍ (لكانَ) الفَلسُ منهنّ أكْبَرا

النّمط الخامس: لو + فعل الشّرط + أداة ربط + فعل الجواب.

وهذا نمّط رئيسٌ آخر لم يُعثر في (لو) مثال عليه.

الأنماط الأخرى:

كقوله:

(لو أنني أسعى) لنفعي (وجدْتني) كثيرَ التّواني للذي أنا طالبُهْ

(لو أنّ عيني إليكَ الدّهرَ ناظرةٌ) (جاءت) وفاتي ولم أشبعْ من النّظرِ

وكقوله:

(لو أنّ لقمان الحكيم) الذي سارت به الرّكبانُ بالفضْلِ

بُلـي بفقـرٍ وعيـالٍ لما فـرّقَ بين التيـنِ والبَقْـلِ

لو + فعل الشّرط + أداة نصب + فعل الجواب مضارع منصوب.

وذلك مثل قوله:

(لن يبلُغَ) العلمَ جميعًا أحدٌ لا و(لو حاولهُ) ألفَ سنهْ

الأداة (لولا) وأنماطها الشّرطيّة: هذه الأداة كانت مثار خلافٍ بين النّحاة؛ ليس من حيثُ دلالتّها على الشّرط، وإنّما الخلاف حول الاسم الذي يعقبها، فذهب البصريون إلى أنّ الاسم المرفوع بعد لولا إنّما هو مرفوعٌ بالابتداء، وذهب الكوفيّون إلى أنّه مرفوعٌ بفعلٍ محذوف نابت عنه (لا)، لأنّهم يعتبرون (لولا) مركّبة من (لو+ لا) ويقدّرون الفعل المحذوف بـ(انعدم): فقولهم (لولا زيدٌ لأكرمتك)، يؤوّلونها بـ(لو انعدم زيدٌ لأكرمتُك) .

وقد جاءت هذه الأداة أقل استخدامًا في الدّيوان من (لو)، وبصورٍ مختلفة:

النّمط الأوّل: لولا + اسم + فعل ماضٍ ويتفرّع عنه ما يأتي:

الفرع الأول من النّمط الأول: لولا + اسم وخبر + فعل ماض

كما في قوله:

و(لولا) (الشّعرُ بالعلماءِ يُزري) (لكُنْتُ) اليومَ أَشْعَرُ من لَبيدِ

وقوله:

الفرع الثّاني من النّمط الأوّل: لولا + خبر محذوف + جواب الشّرط

كقوله:

والأسدُ (لولا فِراق الأرضِ) (ما افترست) والسّهمُ لولا فراقُ القوسِ لم يُصِبِ

النّمط الثّاني: لولا + اسم خبره محذوف + مضارع مجزوم

كقوله:

فـ(لولاك) (لم يصمُدْ) لإبليسَ عابدٌ فكيفَ وقد أغوى صَفِيَّكَ آدَمَا

الأداة (كلمّا) وأنماطها الشّرطيّة: وهي أداةٌ تؤدي معنى الشّرط، وقلّ ورودها في الدّيوان، إذ لم ترد إلّا في بيتين، أحدهما في الصّيغة الثّانيّة في ترتيب الشّرط من حيث الفصاحة، وهي كالآتي:

كلّما + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ.

كلّما أدّبني الدّهـــ ـرُ أراني نَقْصَ عَقْلي

والصّيغة الثّانيّة كالآتي:

كلّما + فعل الشّرط مضارع + جملة الجواب اسميّة.

لقد أسمَعُ القولَ الذي كانَ كلّما تُذَكِّرُنِيْهِ النّفسُ قلبي يُصْدَعُ

الأداة (لمّا) وأنماطها الشّرطيّة: (لمّا) من الظّروف الدّالة على معنى الشّرط وهي بمعنى (حين)، ولا يليها إلّا الفعل الماضي أو المضارع المنفي بلم.

ولم تأتِ هذه الأداة إلّا بنمطٍ واحد فقط في ديوان الشّافعي، وهو النّمط الثّاني في الفصاحة المكوّن من: الأداة (لمّا) + فعل الشّرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ

وقد جاءت في سبعة مواضع نذكر اثنين منها:

(لمّا عفوتُ) ولم أحقدْ على أحدٍ (أرحتُ) نفسي من همّ العداواتِ

وقولُه: و(لمّا قسا) قلبي، وضاقتْ مذاهبي (جعلتُ) الرّجا منّي لعفوِكَ سُلّما

أمّا الأداة (أمّا) فلم يوجد لها ورود في الدّيوان.

وبعد استعراض أدوات الشّرط وأنماطها في ديوان الإمام الشّافعي، يعرض الجدول أدناه إحصاء عدد مرّات ورود كلِّ واحدةٍ منها ونسبة ذلك إلى باقي الأدوات، مرتّبةً في الجدول بدءًا بأكثرها ورودًا نزولًا للأقل فالأقل:

جدول رقم 1:

أدوات الشّرط في ديوان الشّافعي ونِسَبُ ورودها

الرّتبة	الأداة	تصنيفها	عدد مرّات ورودها	النّسبة المئويّة%
1	إذا	غير جازمة	69	32.9
2	إنْ	جازمة	63	30
3	مَنْ	جازمة	34	16.3
4	لو	غير جازمة	22	10.5
5	لولا	غير جازمة	9	4.3
6	لمّا	غير جازمة	7	3.3
7	ما	جازمة	2	0.9
8	حيثُما	جازمة	2	0.9
9	كلّما	غير جازمة	2	0.9

يلاحظ من الجدول الإحصائي أعلاه أنّ ثمّة أدواتٌ شرطيّة لم ترد مطلقًا في ديوان الإمام الشّافعي، وهي: لو ما، إذ ما، متى الشّرطيّة، أيّ، أينما، مهما، أمّا، ومنها ما ورد بقلّة مثل: ما، حيثُما، كلّما.

وكما نلاحظ من الجدول الإحصائي السّابق، أنّ الأداة (إنْ)–أُمّ أدوات الشّرط كما وُصِفت والتي سبق الحديث عن وصفها المميّز عن باقي الأدوات –وردت في المرتبة الثّانيّة من حيث ورودها في الدّيوان بالنّسبة للأدوات الشّرطيّة عامّة، وذلك بعد الأداة (إذا) الشّائعة ولكنّها مع ذلك جاءت الأولى بالنّسبة للأدوات العاملة، تليها الأداة (مَنْ). وهذا ما يدلّ على كثرة استخدامها في الكلام، كما يدلّ على إفادتها في سياق النّصح والإرشاد اللذان يطغيان في شعر الإمام الشّافعي، فيزخر بهما وبالوعظ الدّيوان كلّه تقريبًا، حتّى لا تكاد تخلو صفحةٌ بل بيتٌ من الأبيات من جملةٍ شرطيّة تخدم معاني النّصّ وسياقه الإرشادي.

النّتائج: تظهِرُ الجُملة الشّرطيّة معارف وتجلّياتِ من خلال المعاني التي تؤديها الأدوات الشّرطيّة المختلفة. فالجملة الشّرطيّة لها وقعٌ جميلٌ في معاني العربيّة، تؤديه من خلال تراكيب مختلفة تتباين في معانيها لتعطي تلك الدّقة العجيبة التي تتميّز بها العربيّة. وتلك التّراكيب بلا شكّ تؤثّر في الجانب النّحوي، وهي محلّ الدّراسة.

ومنها نستنتج أنّ الأدوات الشّرطيّة فيها العاملة وغير العاملة، وفيها الشّائع الاستعمال كما فيها نادر الاستعمال، ولها أنماطٌ رئيسةٌ متفّقٌ عليها بين جُلّ النّحاة كما أنّ هناك صورًا تتفرعُ من تلك الأنماط الرّئيسة، وتؤدي أدوارًا نحويّة ولغويّة رائعة. وقد اتضح من خلال هذا البحث أنّ ديوان الأمام الشّافعي تضمن بوفرة جُملا شرطيّة أسهمت في إثراء معاني الأبيات بالنّصح والإرشاد.

الهوامش:

1. يُنظر: السّعيد، أبو عبد الله: أنماط الجملة الشّرطيّة في الأحاديث النّبويّة–صحيح البخاري نموذجًا، رسالة ماجستير2012 جامعة مولودي معمري–الجمهوريّة الجزائريّة، كليّة الآداب واللغات–قسم اللغة العربيّة وآدابها(تخصص نحو).
2. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون ط4، القاهرة:2004، مكتبة الخانجي– الشّركة الدّوليّة للطباعة، ج1، ص25.
3. يُنظر: السّعيد، أنماط الجملة الشّرطيّة في الأحاديث النّبويّة، مرجعٌ سابق، ص18.
4. المبرد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد: المقتضب ج1، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة ط3، 1994، القاهرة، وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ص146.
5. ينظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: الخصائص ج1، تحقيق: محمّد علي النّجّار بيروت:1952، ط2، دار الكتاب العربي، ص17.

   يُنظر: السّعيد، أنماط الجملة الشّرطيّة في الأحاديث النّبويّة، مرجعٌ سابق: ص19.
6. الأنصاري، عبد الله جمال الدّين ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج5 تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمّد الخطيب الكويت:2000، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب–التّراث العربي، ص7.

   ابن يعيش، موفّق الدّين: شرح المفصّل ج1، بيروت: د.ت، عالم الكتب، ص 88.
7. ابن يعيش، المصدر السّابق، ج1، ص88.
8. يُنظر: السّعيد، أنماط الجملة الشّرطيّة في الأحاديث النّبويّة، مرجعٌ سابق: ص 21.
9. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم: لسان العرب ج7، ط1، بيروت:1992، دار صادر للطباعة والنّشر مادة: (ش ر ط)، ص329.
10. الزّمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر: أساس البلاغة، بيروت–لبنان:1992، دار صادر للطباعة والنّشر، مادة (ش ر ط)، ص 326.
11. الرّازي، محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصّحاح، القاهرة:2008، دار الحديث، مادة (ش ر ط)، ص 186.
12. المبرد، المقتضب مرجع سابق، ج1، ص45.
13. ابن يعيش: شرح المفصّل، مرجعٌ سابق، ج9، ص 2.

14. سيبويه، الكتاب، مرجعٌ سابق: ص71.

15. (نُظر: السّعيد، أنماط الجملة الشّرطيّة، مرجعٌ سابق: ص 23-24.

16. ابن جنّي: الخصائص، مرجعٌ سابق: ج2، ص272.

17. يُنظر: السّعيد، أنماط الجملة الشّرطيّة في الأحاديث النّبويّة، مرجعٌ سابق: ص26-27.

18. سيبويه: الكتاب، مرجعٌ سابق: ج3، ص56.

22-يُنظر: السّعيد، أنماط الجملة الشّرطيّة في الأحاديث النّبويّة، مرجعٌ سابق: ص27-28.

19. يُنظر: السّعيد، أنماط الجملة الشّرطيّة في الأحاديث، مرجعٌ سابق، ص28.

20. يُنظر: السّعيد، أنماط الجملة الشّرطيّة في الأحاديث، مرجع سابق: ص28.

21. (ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، بيروت:1997 ط1، دار الكتب العلميّة، ج2، ص148.

22. ينظر: ابن عقيل، تصنيف الأنماط الشّرطيّة منقول من المرجع السّابق: ص148 -149.

*ينظر: المبرد: المقتضب، مرجعٌ سابق، ص48-49. ويُنظر: السّعيد، أنماط الجملة الشّرطيّة، مرجعٌ سابق، ص56. وينظر: سيبويه: الكتاب، مرجعٌ سابق: ج3، ص63.

23. سيبويه: الكتاب، مرجع سابق: ج3، ص56.

24. يُنظر: حسن، عبّاس: النّحو الوافي، القاهرة: دت، دار المعارف، دط، ج4، ص405.

25. ينظر: سيبويه: الكتاب، مرجع سابق: ج3، ص63.

26. الشّافعي، محمّد بن إدريس: ديوان الإمام الشّافعي، جمع وتحقيق وشرح: إميل بديع يعقوب، بيروت:1991، دار الكتاب العربي، ط1، ص 105.

27. الشّافعي، ديوان الإمام الشّافعي مرجع سابق: ص 147.

28. ديوان الإمام الشّافعي، مرجع سابق: ص53.

29. يُنظر: السّعيد، أنماط الجملة الشّرطيّة، مرجعٌ سابق: ص 59.

30. ديوان الشّافعي، مرجع سابق: ص53.

31. المرجع السّابق: ص 54.

32. المرجع السّابق: ص 66.

33. المرجع السّابق: ص 67.

34. المرجع السّابق: ص 68.

35. المرجع السّابق: ص 98.

36. المرجع السّابق: ص 75.

37. المرجع السّابق: ص 93.

38. المرجع السّابق: ص 96.

39. المرجع السّابق: ص 47.

40. المرجع السّابق: ص 52.

41. المرجع السّابق: ص 45.

42. المرجع السّابق: ص 48.

43. المرجع السّابق: ص 72.

44. المرجع السّابق: ص 95.

45. المرجع السّابق: ص 104.

46. المرجع السّابق: ص 46.

47. المرجع السّابق: ص 39.

48. المرجع السّابق: ص 49.

49. المرجع السّابق: ص 61.

50. المرجع السّابق: ص 76.

51. المرجع السّابق: ص 95.

52. المرجع السّابق: ص 128.

53. سيبويه: الكتاب، مرجع سابق: ج3، ص 69.

54. ديوان الإمام الشّافعي، مرجع سابق: ص71.

55. المرجع السّابق: ص 131.

56. لمرجع السّابق: ص 43.

57. المرجع السّابق: ص 43.

58. المرجع السّابق: ص 72.

59. المرجع السّابق: ص 107.

60. ديوان الإمام الشّافعي، مرجع سابق: ص61.

61. المرجع السّابق: ص 61.

62. المرجع السّابق: ص 60.

63. المرجع السّابق: ص 40.

64. المرجع السّابق: ص 60.

65. المرجع السّابق: ص 69.

66. المرجع السّابق: ص 115.

67. سيبويه: الكتاب، مرجع سابق: ج3، ص56.

68. ديوان الإمام الشّافعي، مرجع سابق: ص135.

69. سيبويه: الكتاب، مرجع سابق: ج3، ص 56.

70. ديوان الإمام الشّافعي، مرجع سابق: ص110.

71. المرجع السّابق: ص118.

72. يُنظر: السّعيد، أنماط الجملة الشّرطيّة، مرجعٌ سابق: ص 28.

73. يُنظر: المرجع السّابق: ص97.

74. ديوان الإمام الشّافعي، مرجع سابق: ص 152.

75. ديوان الإمام الشّافعي، مرجع

76. المرجع السّابق: ص 41.

77. المرجع السّابق: 122.

78. المرجع السّابق: 41.

79. المرجع السّابق: ص 46.

80. المرجع السّابق: 47.

81. المرجع السّابق: ص 141.

82. ديوان الشّافعي: ص 40.

83. المرجع السّابق: ص 100.

84. المرجع السّابق: ص 39.

85. المرجع السّابق: ص 121.

86. المرجع السّابق: ص 48.

87. المرجع السّابق: ص 68.

88. المرجع السّابق: ص 60

89. المرجع السّابق: ص 80.

90. الأنصاري، جمال الدّين ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وتعليق: مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، بيروت: 1985، دار الفكر ط6، ص 342.

91. ابن عقيل: شرح الألفيّة، مرجعٌ سابق، ج2، ص 157.

92. المرجع السّابق، ج2، ص 159.

93. ديوان الشّافعي: ص .53

94. المرجع السّابق: ص 109.

95. المرجع السّابق: ص 42.

96. المرجع السّابق: ص 137.

97. المرجع السّابق: ص 49.

98. (المرجع السّابق: ص 77.

99. المرجع السّابق: ص 49.

100. المرجع السّابق: ص 83.

101. المرجع السّابق: ص 122.

102. ديوان الشّافعي: ص 139.

103. يُنظر: السّعيد، أنماط الجملة الشّرطيّة، مرجع سابق، ص 118.

104. ديوان الشّافعي: ص 71.

105. المرجع السّابق: ص 53.

106. ديوان الشّافعي: ص 129.

107. المرجع السّابق: ص 124.

108. المرجع السّابق: ص 97.

109. يُنظر: السّعيد، أنماط الشّرط، مرجع سابق: ص 131.

110. ديوان الشّافعي: ص 57.

111. المرجع السّابق: ص 128.